

الجواب عن ادعاء كمال الحيدري حول كثرة الدس في الموروث الروائي الشيعي

بقلم: زكرياً بركات

نُقل عن السيّد كمال الحيدري أنّه قال إنّ كثيراً من الموروث الروائيّ (الحديثي) الشيعيّ هو مدسوسٌ ومنقولٌ من كعب الأخبار ومن اليهوديّة والنصرانيّة والمجوسيّة. وتمسّك بكلامه خصومُ الشيعة فقالوا: إنّ هذا يدلُّ على بطلان مذهب الشيعة؛ لأنّ الموروث الروائي ركنٌ أساسٌ في بناء التشيع.

والجواب عن هذا الكلام في نقاط عديدة نبيّنها فيما يلي:

أولاً: كمال الحيدري ليس معصوماً ولا هو من كبار علماء الشيعة ومراجع التقليد المعترف بهم على مستوى الحوزة العلميّة في النجف الأشرف وقم المقدّسة.. وإنما هو أستاذ في الحوزة العلميّة ومتكلّم برز إعلامياً بسبب مجموعة من البرامج في بعض الفضائيات. وفي ضوء ذلك نقول: إنّهُ لا يتمتّع بالثقل الكافي للتعبير عن الموقف الرسمي للطائفة الشيعيّة، فلا يصح اتّخاذ تصريحاته ذريعة للحطّ من شأن الطائفة.

ثانياً: كمال الحيدري برع في مجال التدريس، كما نحتمل أنّه بلغ مرتبة الاجتهاد في العلوم العقليّة والفلسفيّة، وأمّا في مجال الفقه والأصول وعلوم الحديث فلا دليل على بلوغه مرتبة الاجتهاد، بل مجموعة من مواقفه وبحوثه تدلُّ على أنّه غير مجتهد، بل نتاجه الفكري في مجال علوم الحديث واضح الدلالة على أنّه يفتقر إلى أدنى مستويات الأهلّيّة، ممّا يجعل تصريحه - في هذا المجال - فاقدًا للاعتبار تماماً.

ثالثاً: هناك مقالات عديدة منشورة في الإنترنت لجماعة من الباحثين تبين أنّ كمال الحيدري يُكثر النقل من كتب غيره من العلماء من غير ذكر ذلك؛ موهماً أنّ الكلام له ومن بنات أفكاره وابتكاراته، ممّا أوجب اغترار المبتدئين من طُلاب العلم وتصوّر كثيرٍ من الأغرار أنّه صاحبُ نظريّاتٍ واكتشافاتٍ في مجال العلوم.. وهذا يزيد كلامه وتصريحاته سقوطاً؛ لأنّ ما يكشف عن عدم النزاهة العلميّة يوجب سقوط الكلام والمتكلّم معاً، فكيف يكون كلامٌ مثله سبباً للشكّ أو التشكيك في مذهب التشيع.

رابعاً: ما قاله كمال الحيدري لا يعدو كونه دعوى من غير بيّنة وقولاً بغير دليل، وهو لم يقدّم دليلاً على صحّة ما قاله، ولا يمكنه ذلك.. فالعجب من خصوم الشيعة؛ كيف يفرحون بالدعاوي الهشّة، ويتمسّكون بكلّ قسّة..!

خامساً: قد صدر من علماء الشيعة ومراكزهم العلميّة تصريحاتٌ ومواقفٌ تُبيّن بطلانَ ما قاله كمال الحيدري، وكان منعُ كمال الحيدري من الظهور في الإعلام الرسميّ في إيران نتيجةً طبيعيّةً لذلك. وسنذكر قريباً ما يفيد أنّ في تصريحات علماء الزيدية والسنة والوهابية - أيضاً - ما يُبطل هذه الشبهة.

سادساً: حين نبحت في الكتب الأربعة التي عليها المعوّل عند الإماميّة، وهي «الكافي» و«من لا يحضره الفقيه» و«تهذيب الأحكام» و«الاستبصار»، نجد أكثر من أربعين ألف حديث، ولا نجد فيها حديثاً واحداً عن كعب الأخبار..! وهو غير مُوثّق عند الإماميّة، بل فيه عندهم حديث قاذحٌ في الكافي ج ٤ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ برقم ١، بسند صحيح، عن زرارة، قال: «كنتُ قاعداً إلى جنبِ أبي جعفرٍ (ع) وهو مُحْتَبٍ مُسْتَقْبِلِ الكعبةِ، فقال: أما إنَّ النَّظَرَ إليها عبادةٌ. فجاءه رجلٌ من بَجِيلَةَ يُقالُ له عاصمُ بنُ عمرٍ، فقال لأبي جعفرٍ (ع): إنَّ كعبَ الأخبارِ كان يقولُ إنَّ الكعبةَ تسجدُ لبيتِ المقدسِ في كلِّ غداةٍ. فقال أبو جعفرٍ (ع): فما تقولُ فيما قالَ كعبٌ؟ فقال: صدق، القولُ ما قالَ كعبٌ. فقال أبو جعفرٍ (ع): كذبتَ وكذبَ كعبُ الأخبارِ معك، وغَضِبَ. قالَ زُرارةٌ: ما رأيتهُ اسْتَقْبَلَ أحداً بقولٍ كذبتَ غيرهُ. ثمَّ قالَ: ما خَلَقَ اللهُ عزَّ وجلَّ بقعةً في الأرضِ أحبَّ إليه منها، ثمَّ أوَمَأَ بيدهِ نحوَ الكعبةِ، ولا أكرمَ على اللهِ عزَّ وجلَّ منها... إلخ الحديث.

بينما الرَّجُل من ثقاتِ الرواةِ في إطار مدرسة الخلفاء..!

فلو صحَّ أنّه من أسباب سقوط مذهبٍ بما دسَّه واختلقه من أحاديث كما هي الدعوى، لكان سبباً لسقوط المذاهب التي روت عنه مع اعتقاد أهلها بصدقه.. وأمّا الشيعة فهم أبعد الطوائف تأثراً به؛ لتضعيفهم إيّاه، مع عدم وجود روايات له في الكتب المعوّل عليها عندهم.

نعم، له روايات قليلة جداً في بعض كتب الصدوق، أحسبها أربعة فقط.. وله نزر يسير جداً في كتب غيره، وهي جميعاً رواياتٌ محكومٌ عليها بالضعف عند الإماميّة، ولم يُبين عليها المذهب، ولا شُيِّدت عليها عقيدة.. وإنّما أوردوا بعض الروايات عنه وعن أمثاله من الضعفاء وهم في غنى عنها لغرض إقامة الحجّة على المخالفين الذين يعتقدون باستقامة هؤلاء الضعفاء ووثاقهم، أو في مواضيع خاصّة ضمن نطاق محدود؛ لبيان تحقُّق التواتر مثلاً، أو في مواضيع خاصة كال تاريخ والفضائل والآداب حيث لا يُشترط فيها اعتبارُ السند.

سابعاً: معرفة النظام الفكري ومتابعة المصادر التاريخيّة والحديثيّة عند الشيعة تُعطينا صورةً واضحةً عن أنّ المنظومة الفكرية الدينية عندهم بقيت في مأمّنٍ من تأثير الكذّابين والضعفاء من الرواة مع شدّة التحري عند الشيعة عبر القرون والأجيال المختلفة في مجال علوم الحديث ونقد الرجال.. وإليك الشواهد على ذلك:

الشاهد الأول: أن الأصول الفكرية الدينية عند الإمامية مبنية على الأدلة العقلية أولاً، ويأتي دور النصوص - قرآناً وسنة - ثانياً في تشييد العقيدة مع بقاء دور العقل بوصفه المشرف والقرينة في فهم النصوص ومراقبة سلامة المتون. مما يعني أن دس النصوص واختلاق الأحاديث (على فرض حصوله وبقاء آثاره) لا يمكن أن يكون ذا تأثير سلبي على الفكر الديني عند الإمامية بسبب تفعيلهم لرقابة العقل القطعي على فهم النصوص ونقدها.

الشاهد الثاني: أن المتون الدينية أيضاً تقسم عند الإمامية إلى (متواترة قطعية محكمة) و(آحاد ظنية ومُتشابهة).. وتتوقف حجية الآحاد الظنية والمتشابهة على فهمها بما لا يتنافى مع النصوص القطعية المحكمة. وتدرج في هذا السياق قاعدة عرض الأحاديث على كتاب الله عز وجل. وهذا - أيضاً - له دور أساس في تحصين الفكر الديني عند الإمامية ضد أي تأثير سيئ لنشاط الكذابين والضعفاء وأحاديثهم.

الشاهد الثالث: قيام أصحاب الأئمة عليهم السلام - في مختلف الأزمنة - بعرض الأحاديث والكتب على الأئمة لتمييز صحيحها من سقيمها. ولنضرب أمثلة لذلك:

المثال الأول: كتاب عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبي، وهو ثقة جليل من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام. ترجم له النجاشي في رجاله (ص ٢٣٠) برقم ٦١٢، وقال إنه عرض كتابه على الإمام الصادق (ع) فصححه، وقال: «أترى لهؤلاء مثل هذا؟».

المثال الثاني: كتاب «الدييات» لعبد الله بن سعيد بن حيّان بن أبجر الكناني أبو عمر الطبيب، وهو إمامي ثقة من أصحاب الصادق عليه السلام، وكتابه يُعرف بكتاب عبد الله بن أبجر. ترجم له النجاشي في رجاله (ص ٢١٧) برقم ٥٦٥، وقال إن كتابه عُرض على الإمام الرضا عليه السلام.

المثال الثالث: كتاب «يوم ولية» ليونس بن عبد الرحمن، وهو إمامي ثقة جليل، من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام. ترجم له النجاشي في رجاله (ص ٤٤٦) برقم ١٢٠٨، وروى بسند صحيح أن كتابه عُرض على الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فترحم عليه وقال: «أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة».

المثال الرابع: عرّض يونس بن عبد الرحمن للأحاديث والكتب التي رواها عن أصحاب الإمام الصادق على الإمام الرضا عليها السلام. انظر «رجال الكشي» (ص ٢٢٤) برقم (٤٠١) وسنده معتبر.

الشاهد الرابع: اهتمام الإمامية - خلفاً عن سلف - بمعرفة الرواة، ومُصنّفاتهم الكثيرة في علم الرجال (الجرح والتعديل)، مما جعل الكذابين والوضّاعين مكشوفين، والضعفاء معروفين. ثم اشترط الإمامية صدق الراوي

ووثاقته لقبول حديثه في استنباط أي مسألة فقهية، فضلاً عن مسائل العقيدة. وهذا تحقق ضمان عالٍ لعدم تأثير نشاط الكذابين والوضّاعين والضعفاء في بناء أي فكرة دينية لدى الإمامية حتى على مستوى الفروع والفقه، فضلاً عن الأصول والعقيدة.

الشاهد الخامس: تشدّد الشيعة - خلفاً عن سلف - في الرواية والأخذ، وعدم أخذهم إلا عن الثقات، ومن علامات ذلك ما في «رجال الكشي» (ص ٤٩٠) برقم ٩٣٥، بسند صحيح، عن عبد العزيز بن المهدي والحسن بن علي بن يقطين جميعاً، عن الرضا (ع)، قال كل منهما: قلت: «لا أكاد أصل إليك أسألك عن كل ما أحتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبد الرحمن ثقة أخذ عنه ما أحتاج إليه من معالم ديني؟ فقال: نعم». انتهى.

وهذا السؤال يعبر عن أنّ الفكرة المركوزة في الذهنية الشيعية حتى في زمان حضور الأئمة - عليهم السلام - هي تحري الثقة وعدم الأخذ عن كل راوٍ من غير تحقيق حاله ومعرفة صلاحه واستقامته وصدقه. وإمضاء الإمام لهذا الارتكاز الذهني يثبت أنه السلوك الشرعي المرضي في مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

وبمتابعة مصادر علم الرجال عند الشيعة يتبين أنّ الأئمة من أهل البيت - عليهم السلام - هم الأساس في تكريس هذا الارتكاز والسلوك العقلاني، وذلك بما بينوه من وثاقة جماعة من الرواة؛ مرجعين شيعتهم إليهم، وبما بينوه من ضعف رواة آخرين؛ محذرين شيعتهم منهم.

وعُرف جماعة من أساطين الشيعة وسلفهم الصالح بزيادة التشدّد والتحري في مجال الرواية وعلوم الحديث، كعدم رواية المشايخ الثلاثة (ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر) إلا عن الثقات. وكإخراج بعض زعماء «قم» لبعض الرواة (ومنهم الثقات) من مدينة قم بتهمة الإكثار من الرواية عن الضعفاء.. وكقول أحد الشيعة ليونس بن عبد الرحمن: «يا أبا محمد؛ ما أشدك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا..! فما الذي يملك على ردّ الأحاديث؟!». انظر: «رجال الكشي» (ص ٢٢٤) برقم (٤٠١) وسنده معتبر.

فكيف يمكن اتهام من يتشدّد مع روايات الأصحاب، بأنه مخترق بروايات مدسوسة من قبل البعداء الضعفاء عنده من أمثال كعب الأحرار؟! فما أقل العلم والأنصاف، وأقبح الجهل والاعتساف!..

الشاهد السادس: الخبير بمصادر الزيدية ومدرسة الخلفاء يعرف أنّهم (بالرغم من الخلاف الطائفي القائم) ينظرون إلى التراث الإمامي بإجلال واحترام ويشهدون بنزاهتهم ونقاء تراثهم..

أمّا في الإطار الزيديّ فلاحظ كثرة رواية أئمة الزيدية عن علماء ورجال الإمامية في كتب وروايات وصفوها بأنها مُتلقاة عندهم بالقبول، والتلقّي بالقبول يكشف عن قبول الراوي وصدقه كما لا يخفى.

هذا إمام الزيدية الناصر الأطروش؛ يروي في كتابه البساط (بلا واسطة) عن مرجع الإمامية أبي جعفر أحمد ابن محمد بن عيسى الأشعري. انظر: «كتاب البساط» (ص ٧٥ بتحقيق جذبان)، وهذا إمام الزيدية أبو طالب الهاروني يروي في «أماليه» الكثير من الأحاديث التي في أسانيد علماء الإمامية وثقاة رؤاتهم المشهورين. وهذا القاضي الحافظ شرف الدين المهلّا - من أعلام الزيدية - في كتابه «مطمح الآمال» (ص ١٨٥) يُثني على عالم الإمامية محمد بن إبراهيم النعماني مؤلف كتاب «الغيبة» قائلاً إنّه من علماء الأمة المحمّدية.

وأما في إطار مدرسة الخلفاء فنلاحظ كثرة رواية علماءهم وحفاظهم عن علماء الشيعة ورجالهم. وكم علم من أعلام الشيعة وسلفهم الصالح يوثقه رجاليو مدرسة الخلفاء، بل ربّما عدّوه من رجالهم وسلفهم.. انظر - على سبيل المثال - ترجمة: مالك الأشتر، وصعصعة بن صوحان، وعبد الله بن شدّاد بن الهاد، وكميل بن زياد النخعي، وأبي عبد الله الجدلي (اسمه: عبد بن عبد أو عبيد بن عبد)، والأصبع بن نباتة، وجابر بن يزيد الجعفي، وعبد الملك بن أعين، وأبان بن تغلب، ومعروف بن خربوذ.. وغيرهم من أعلام وعلماء الشيعة وسلفهم الصالح المشهود لهم بالوثاقة والصدق عند علماء الجرح والتعديل من مدرسة الخلفاء.

وقد قال الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال ج ١ ص ٥) بترجمة أبان بن تغلب - وهو يتحدّث عن التشيع في الرواية -: «فهذا كثيرٌ في التّابعين وتابعيهم مع الدّين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملةٌ من الآثار النبويّة، وهذه مفسدةٌ بيّنة». انتهى.

وهذا ابن تيمية الحرّاني - على تعصّبه الشديد - شهد للإمامية بالصدق، وذلك في كتابه «الرّد على السّبكي» ج ٢ ص ٦٩٧، حيث قال إنّ معظم ما يرويه الاثنا عشرية في الشريعة موافق لقول جمهور المسلمين، وأنّ الغالب فيما ينقلونه عن أئمة أهل البيت الصدّق، وأنّ ما يمكن تحطّتهم في روايته يحتمل أنّه بسبب الخطأ.

فإن كان مقصود كمال الحيدري ممّا قاله هو ما فهمه خصوم الشيعة وفرحوا به من أنّه لا وثوق بالموروث الحديثي عند الشيعة، وأنّ الدسّ فيه بحدّ من الكثرة الموجبة للحكم بطلان المذهب؛ لزم أن يكون كمال الحيدري أسوأ حالاً وأردأ مقالاً من المخالفين والمتعصبين ضدّ الشيعة.

ثامناً: لو تنزّلنا جدلاً وقلنا إنّ ما نُقل عن كمال الحيدري صحيح، فذلك لا يضرّ بحقانية المذهب؛ لأنّه لا يقصد أنّ شيئاً من عقائد الشيعة مبنيٌّ على هذا الكمّ من الموروث الروائي.. ففضلاً عن أنّه لا دليل على إرادته لهذا المعنى، فالرجل لا يزال معتقداً للمذهب الشيعي الإمامي، ولم يصدر منه أيّ تصريح بتخطئة شيء من عقائد الشيعة.

كما إنَّ ما قاله لا يُقلِّل من قيمة التُّراث الرِّوائي الشيعيِّ أيضاً؛ وذلك لأنَّه يشتمل على عشرات الآلاف من الرِّوايات، ومعظمها معتبرةٌ سنداً أو مضموناً، فلو كان منها أربعون روايةً - مثلاً - مقطوعةً البُطلان، صحَّ التعبيرُ بأنَّ كثيراً من الموروث الرِّوائي كما ادَّعى كمال الحيدري.. ومن الواضح أنَّ بطلان أربعين حديثاً لا يُقلِّل من قيمة موروث روائيٍّ يشتمل على عشرات الآلاف من الأحاديث.

والحمدُ لله ربَّ العالمين

(وقع الفراغ من كتابته في صنعاء، يوم الخميس ٢١ جمادى الثانية ١٤٤٥ هـ)
